

أمر تنفيذي

استمرار إعلان حالة الطوارئ في مقاطعات برونكس، ودوتشيس، وكينغز، وناسو، ونيويورك، وأورانج، وبوتنام، وكوينز، وريتشموند، وروكلاند، وسوفولك، وسوليفان، وأولستر، وويستشستر، والمقاطعات المجاورة

حيث إنه، في 1 سبتمبر 2021 وما بعد ذلك، تسبب منخفض ما بعد العاصفة الاستوائية "إيدا" في ظروف خطيرة في ولاية نيويورك تشكل خطرًا وشيخًا على وسائل النقل العام، وخدمة المرافق، والصحة العامة، وأنظمة السلامة العامة داخل مقاطعات برونكس، ودوتشيس، وكينغز، وناسو، ونيويورك، وأورانج، وبوتنام، وكوينز، وريتشموند، وروكلاند، وسوفولك، وسوليفان، وأولستر، وويستشستر، والمقاطعات المجاورة؛

وحيث إن العاصفة الاستوائية "إيدا" تسببت في هطول السيول والفيضانات؛ تسببت هذه الظروف فيما يزيد على 31,300 انقطاع للتيار الكهربائي، وسقوط الأشجار، وفيضانات محلية، وإغلاق الطرق، واضطرابات السفر، وإلحاق أضرار بالممتلكات العامة والخاصة في جميع أنحاء المناطق المتأثرة، حيث تواصل تشكيل تهديد على الصحة والسلامة العامة؛

وحيث إنه في 2 سبتمبر 2021، أصدرت الأمر التنفيذي 2 وأعلنت حالة الطوارئ في الولاية داخل مقاطعات برونكس، ودوتشيس، وكينغز، وناسو، ونيويورك، وأورانج، وبوتنام، وكوينز، وريتشموند، وروكلاند، وسوفولك، وسوليفان، وأولستر، وويستشستر، والمقاطعات المجاورة؛

الآن، وبناءً عليه، أنا كاثي هوشول، حاكمة ولاية نيويورك، بموجب الصلاحيات الممنوحة لي وفقًا لدستور ولاية نيويورك والقسم 28 من المادة B-2 من القانون التنفيذي، أمدد حالة الطوارئ المتعلقة بالكوارث على النحو المنصوص عليه في الأمر التنفيذي 2 والاستمرار في الأحكام والشروط والتوقيعات الواردة في الأمر التنفيذي 2 حتى 17 أكتوبر 2021؛

بالإضافة إلى ذلك، بموجب الصلاحيات الممنوحة لي حسب القسم a-29 من المادة B-2 الواردة في القانون التنفيذي بشأن تعليق أو العمل مؤقتًا بأي تشريع، أو قانون محلي، أو مرسوم، أو أمر، أو قاعدة، أو لائحة، أو أي جزء منها، لأي وكالة، أو تعديلها في أثناء الإعلان عن حالة الطوارئ في حالات الكوارث على مستوى الولاية، إذا كان الامتثال لذلك من شأنه أن يمنع اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع حالة الطوارئ في حالات الكوارث أو يعيقها أو يؤخرها، أو إذا كان ذلك ضروريًا لتقديم المساعدة أو العون في مواجهة هذه الكارثة، فإنني بموجب ذلك أعلق العمل مؤقتًا بالقوانين التالية اعتبارًا من تاريخ الأمر التنفيذي وحتى 17 أكتوبر 2021:

- القسم S-179 من قانون مالية الولاية بالفدر اللازم لعدم موافقة المدعي العام ومراقب الولاية على مثل هذه العقود اللازمة للاستجابة لحالة الطوارئ.

صدر تحت توقيعني وختم الولاية الخاص في مدينة ألباني في هذا اليوم السابع عشر من شهر
سبتمبر من العام ألفين وواحد وعشرين.

صدر عن الحاكم

سكرتير الحاكم